

هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أن التطور السريع الذي شهدته قطاعات النقل والاتصالات والحاسبات والإعلام كان له تأثيره البالغ على تيسير وتكثيف التواصل والتفاعل بين أبناء المعمورة بمختلف أديانهم ومعتقداتهم وثقافتهم ولغاتهم، فلم يعد هناك جزء من الأسرة البشرية بكل تنوعها وتعددتها يعيش معزلاً عن التأثير والتأثير. لذلك، فإننا مطالبون بالتعاون الجاد تحت مظلة الأمم المتحدة في سبيل إيجاد المناخ الصحي لنشر قيم الحوار والتسامح والاعتدال، وبناء علاقات تعاون وسلام بين الثقافات والشعوب والدول. (.....)

السيد الرئيس: إننا نؤكد تمسكنا بالأمم المتحدة وبالنظام الدولي المتعدد الأطراف، فمجتمعتنا الدولي أحوج ما يكون إلى التكاثر والتأزر من أجل وضع حلول عادلة للمشاكل العالمية المتفاقمة عبر احترام جاد لما استقر في وجدان البشرية من قيم وأعراف ومبادئ تعزز التعاون البناء وتحقق الأمن والسلام والازدهار لجميع الأمم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## وثيقة رقم 254:

مقال لوزير الخارجية الأسترالي السابق جاريت إيفانز حول "إسرائيل"  
والولايات المتحدة و"عملية السلام"<sup>254</sup>

26 أيلول/ سبتمبر 2011

إسرائيل وأمريكا على الجانب الخطأ من التاريخ

بقلم جاريت إيفانز

قبل فترة وجيزة من اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين على يد متطرف يميني يهودي في نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 1995، التقيت به في تل أبيب. كنت آنذاك في زيارة لإسرائيل باعتباري وزيراً لخارجية أستراليا بهدف دعم قضية التنفيذ السريع لاتفاقات أوسلو للسلام إلى النهاية وصولاً إلى قبول قيام الدولة الفلسطينية من خلال التفاوض. وأذكر أنني اختتمت حجتي بقدر ربما كان أعظم قليلاً مما ينبغي من الصلف قائلاً: "ولكن من الواضح بالطبع أنني أعظ شخصاً متحولاً". ولا يزال رد رابين محفوراً في ذاكرتي. فقد صمت لبرهة من الوقت ثم قال بنصف ابتسامة: "ملتزماً، وليس متحولاً".

على الرغم من تعلقه العاطفي العميق بفكرة إسرائيل التي تضم كل مساحة يهودا والسامرة التاريخية، فإن رابين كان يدرك أن السبيل الوحيد لضمان وجود دولة يهودية ديمقراطية تتمتع بحدود آمنة صالحة للبقاء يتلخص في تقبل قيام دولة فلسطينية إلى جانبها تتمتع بنفس القدر من الأمن والقدرة على البقاء. وكان من المفترض أن يتقاسم الجانبان مدينة القدس كعاصمة، وأن يعمل على إيجاد حلول مقبولة للقضية البالغة الحساسية المتصلة بعودة اللاجئين الفلسطينيين.

كان مقتل رابين بمثابة الكارثة التي لم تتعافَ منها عملية السلام قط. فمنذ ذلك الوقت لم يبدِ أي زعيم إسرائيلي أي شيء أشبه ببعث نظر رابين والتزامه وقدرته على تطبيق حل الدولتين من خلال التفاوض.

صحيح أن إيهود باراك وإيهود أولمرت اقتربا بعض الشيء، ولكن ليس بالقدر الكافي. ومنذ ذلك الوقت خذل بنيامين نتنياهو كل التوقعات فيما يتصل بكونه رجل دولة حقيقياً. فبفضل إذعانه الروتيني لمطالب أشد العناصر تطرفاً في الكنيسة الذي يعاني من اختلال وظيفي واضح، ودعمه المتواصل لوزير خارجيته المولع بالقتال والمثير للانقسامات أفيجدور ليرمان، اكتسب لنفسه قدراً كبيراً من الذم والقدح سواء في الداخل أو الخارج. وليس بالضرورة أن يكون المرء ساذجاً أو في حالة إنكار للمشاكل المتعددة التي يعاني منها الفلسطينيون والزلات المتعددة التي ارتكبت على مر السنين لكي يدرك أن أغلب العقبات الأخيرة التي تعوق أي تقدم على مسار السلام صنعت في إسرائيل.

فالآن بعد أن وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، ومع استمرار بناء المستوطنات بلا هوادة، وانعدام أي بادرة أمل قريبة في الأفق لإنهاء إذلال الاحتلال الذي لا ينتهي، واستنفاد كافة أشكال النفوذ والضغط، قرر الفلسطينيون الذهاب إلى الأمم المتحدة طلباً للاعتراف بشكل أو آخر بدولتهم. وهم يريدون العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ولكنهم على استعداد — في مواجهة حق النقض الذي سوف تستخدمه الولايات المتحدة حتماً في مجلس الأمن — لقبول خطة بديلة تلخص في الحصول على اعتراف أغلبية الأصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة بدولة فلسطين، ليس باعتبارها دولة كاملة العضوية، بل بوصفها دولة مراقبة، وهو الوضع الذي تتمتع به دولة الفاتيكان الآن.

لا شك أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورفاقه يدركون تمام الإدراك أن اعتراف الأمم المتحدة بدولتهم لا يكفي في حد ذاته لوضع حد للاحتلال وإيجاد دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة. ذلك أن التوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض حول كل القضايا الحرجة المعلقة — تعريف الحدود، والقدس، والضمانات الأمنية لإسرائيل، واللجئين — هو السبيل الأوحى لتحقيق تلك الغاية. ولكنهم أصروا على استكمال هذا المسار على الرغم من الحملة الشرسة لإقناعهم بالعدول عنه — بما في ذلك التهديدات بفرض عقوبات إسرائيلية وقطع الدعم المالي الذي يقدمه الكونغرس الأمريكي للسلطة الفلسطينية — بسبب افتقارهم المبرر تماماً للثقة في إمكانية تحريك أي شيء من دون شرارة جديدة من نوع ما.

وعلى الرغم من الجهود المحمومة التي تبذلها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لإيجاد حل وسط من شأنه أن يزيل الحاجة إلى التصويت في الأمم المتحدة، من خلال استئناف المفاوضات الحقيقية على عجل، فإن الأمر الأكثر ترجيحاً هو أنه حتى بعد استخدام الولايات المتحدة لحق النقض في مجلس الأمن فإن التصويت المبكر في الجمعية العامة للأمم المتحدة من شأنه أن يسفر عن أغلبية قوية لصالح وضع الدولة المراقبة. والمسألة التي يتعين على إسرائيل وأصدقائها أن يتعاملوا معها الآن هي ضرورة تحديد المخاطر الحقيقية الناجمة عن هذه النتيجة، ومعايرة ردود أفعالهم وفقاً لذلك.

وهناك الحجة القائلة إن الاعتراف بفلسطين كدولة، حتى ولو في هيئة محدودة، من شأنه أن يمنح فلسطين المركز الذي ربما تفتقر إليه حالياً والذي يسمح لها بالسعي إلى ملاحقة الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي قضائياً في المحكمة الجنائية الدولية. وحتى لو كان ذلك صحيحاً، فمن الصعب أن نفهم الأسباب التي قد تدفع إسرائيل وأصدقاءها إلى استقبال ذلك الأمر وكأنه مسألة حياة أو موت. إن المحكمة الجنائية الدولية ليست محكمة شعبية لا تراعى فيها القوانين والإجراءات السلمية، ولا شك أنها سوف تتعامل مع أي ادعاءات بلا جوهر أو أساس كما ينبغي لها.

ولن يغير الاعتراف بفلسطين كدولة الوضع بالنسبة لحماس. لا شك أن عداء حماس الأيديولوجي الحالي لإسرائيل ورفضها لوجودها يشكل قضية خطيرة؛ ولكن لا ينبغي لإسرائيل ودول الغرب أن تضاعف من جسامة خطئها الفادح بعدم الاعتراف بشرعية الفوز الانتخابي الذي حققته حماس في غزة في عام 2006 برفض أي دولة فلسطينية تلعب فيها حماس دوراً حاكماً الآن. بل إن باب الحوار مع حماس لا بد وأن يظل مفتوحاً.

وهناك أيضاً الحجة الأكثر إيجابية — التي كان راين يتفهمها بكل تأكيد — التي تؤكد أنه مما يصب في مصلحة إسرائيل بلا أدنى شك أن تنزع فتيل هذه القضية بتقبل حقيقة مفادها أن الدولة الفلسطينية تشكل شرطاً لا غنى عنه لضمان سلام إسرائيل وأمنها في الأمد البعيد. بل إن إسرائيل لا بد وأن تتعامل مع التصويت في الأمم المتحدة باعتباره فرصة لبداية جديدة للمفاوضات، وليس ذريعة لتجدد المواجهات. والواقع أن التوصل إلى مثل هذه النتيجة البناءة أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، وذلك في ضوء الواقع الجيوسياسي الجديد في الشرق الأوسط في أعقاب الربيع العربي.

فضلاً على ذلك فإن أي تغيير ملموس في الاتجاه فيما يتصل بالقضية الإسرائيلية الفلسطينية من شأنه أن يحقق قدراً عظيماً من الفائدة للغرب في علاقاته بالعالم الإسلامي. ولقد أظهرت استطلاعات الرأي الحديثة التي أجريت في إطار إحياء الذكرى العاشرة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول استمراراً مخيفاً لحالة العداء التي تولدت نتيجة للتدخلات في العراق وأفغانستان.

من الصعب أن نتصور أن القيادات الإسرائيلية الحالية قد تغير مسارها في هذه المرحلة، ولعل الوقت المتبقي لم يعد يسمح بإفلات إدارة أوباما من الخطيئة السياسية الداخلية التي ورطت نفسها فيها فيما يتصل بهذه القضية. ولكن الوقوف على الجانب الخطأ من التاريخ ليس بالوضع المريح على الإطلاق. وهذا هو على وجه التحديد المكان الذي سوف تنتهي إليه الولايات المتحدة وإسرائيل وأقرب أصدقائها — بما في ذلك بلدي أستراليا — إذا قررت الإصرار على مقاومة موجة التعاطف الدولي القوية لصالح التحرك الآن للاعتراف بالدولة الفلسطينية.

وزير خارجية أستراليا أثناء الفترة 1988-1996، والرئيس الفخري لمجموعة الأزمات الدولية، ورئيس الجامعة الوطنية الأسترالية.

## وثيقة رقم 255:

كلمة للملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز أشار فيها إلى حشد التأييد الدولي لدعم فلسطين في الأمم المتحدة<sup>255</sup> [مقتطفات]

26 أيلول/ سبتمبر 2011

كلمة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود التي وجهها لأعمال السنة الثالثة من الدورة الخامسة لمجلس الشورى السعودي:

(.....)

أيها الإخوة:

من أولويات السياسة الخارجية للمملكة، دعم التضامن والعمل المشترك بين الدول الإسلامية والارتقاء بسبل التعاون في ما بينها. وعندما يكون العالم الإسلامي شريكاً وعاملاً إيجابياً فاعلاً في النظام